## رأي القدس

# القاهرة قبلة «المأزومين»

■ تحولت القاهرة العاصمة المصرية الى «محج» للمسؤولين الاسرائيليين والفلسطينيين في الايام القليلة الماضية، فقد زارتها وزيرة الخارجية الاسرائيلية، والرئيس الفلسطيني، ومن المتوقع ان يحط الرحال في ربوعها وفد يمثل قيادة حركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي فازت في الانتخابات التشريعية الاخيرة باغلبية كبيرة من المقاعد.

اسباب هذا التحول تنحصر في شعور الاطراف المذكورة آنفا بوقوعها في ازمة صعبة تحتم عليها طلب مساعدة الحكومة المصرية.

الحكومة الاسرائيلية هي اكبر المأزومين من فوز حركة «حماس»، لان الحركة تتمسك بحزمة من الثوابت تبدأ برفض الاعتراف بالدولة العبرية، وتنتهي بحق العودة الذي تعتبره الحكومة الاسرائيلية خطوة رئيسية على طريق تدميرها والغاء صفة اليهودية عنها.

الرئيس الفلسطيني محمود عباس «مأزوم» ايضا لان حزبه الحاكم، حركة «فتح» مني بهزيمة ثقيلة في الانتخابات، الامر الذي وضعه في مأزق حرج امام قواعد الحركة التي تطالب برأس القيادة لانها تحملها مسؤولية هذه الهزيمة، مضافا الى ذلك انه بات عليه ان يتعامل مع حكومة، ومجلس تشريعي تسيطر عليهما حركة معارضة ومنافسة في الوقت نفسه تتمسك بايديولوجية مختلفة، وترفض كل نهجه السياسي واتفاقات اوسلو التي هندسها.

حركة «حماس» مأزومة ايضا لانها تجد ان فوزها في الانتخابات بات يشكل عبئا عليها، ويضعها في حال صدام مع الدولة العبرية والولايات المتحدة الامريكية. وقد هددت الاولى بانها لن تتعامل مع حركة «ارهابية» حتى لو اختارها الشعب الفلسطيني، بينما هددت الثانية بوقف المساعدات المالية عن اي سلطة تتزعمها الحركة.

الحكومة المصرية ايضا مأزومة، لان فوز حركة «حماس» في الانتخابات ادى الى انتعاش التيار الاسلامي القوي في مصر الذي تتزعمه جماعة «الاخوان المسلمين»، واثار شهيتها الى السلطة. مضافا الى ذلك ان هذه الحكومة تخشى من عدوى انتقال المقاومة المسلحة الى صحراء سيناء، وربما الى داخل مصر نفسها، فقطاع غزة يشكل صداعا مزمنا لمصر، واي اضطراب امني فيه يتعدى حدوده الى مصر، واحتمالات هذا الاضطراب والفوضى الامنية ما زالت قائمة، بل وتزداد في ظل حال الفلتان الامني التي تسود القطاع حاليا.

ومن الصعب تصور اي مخارج سهلة للمأزومين هؤلاء، فرادى او كمجموعة، لان فوز «حماس» خلط كل الاوراق، وامسك بجميع الاطراف وهي غير مستعدة للتعامل مع مثل هذا التطور غير المتوقع.

فالرهانات جميعا كانت تصب في مصلحة فوز حركة «فتح»، وانحسار دور «حماس» في تشكيل معارضة قوية تمارس ضغوطا على السلطة لترتيب بيتها الداخلي، وتطهير صفوفها من الفساد والفاسدين، ولكن الشعب الفلسطيني افشل كل هذه الرهانات، واثبت انه قادر على خلق معادلات جديدة على الارض تتناقض مع معادلات الآخرين.

حماس لن تتراجع عن ثوابتها، والدور المصري لم يعد فاعلا لانه اقرب الى الدورين الامريكي والاسرائيلي، ولذلك من المرجح ان تستمر هذه الازمة، وان يظل فوز حماس نظريا لعدة اسابيع، او اشهر قادمة، ريثما يقرر المثلث المصري ـ الامريكي ـ الاسرائيلي خطوته القادمة. وهي خطوة نستطيع ان نتنبأ منذ الان بانها ستعمل على نزع سلاح حركة «حماس» من خلال افتعال حادثة ما تفجر الحرب الاهلية الفلسطينية التي طال انتظارها امريكيا واسرائيليا.

# ما خلا فلسطين... ديمقراطيات «بلاد بوش» على قدم وساق!

**صبحي حديدي ***

■ البروفيسور فؤاد عجمي، الأمريكي اللبناني الأصل وأستاذ الدراسات الشرق ـ أوسطية في جامعة جونز هوبكنز، متفائل على نحو مطلق بما يفعله الرئيس الأمريكي في العالم العربي منذ غزو العراق، حتى أنه لا يتردد في إطلاق تسمية «بلاد بوش» Bush Country على تلك الأصقاع الممتدّة من المحيط إلى الخليج، بل ويتبنى كناية أخرى صاغها صديقه الكويتي: «جورج بوش أطلق تسونامي في هذه المنطقة»! وفي محاضرة بعنوان «خريف الأوتوقراطيين»، ألقاها في معهد هوفر ثمّ نشرتها فصلية Foreign Affairs، قال عجمي: «أن توغل في قلب العالم العربي، كما فعلتْ مؤخراً طيلة أربعة اسابيع في قطر والكويت والاردن والعراق، يعني أن تسافر في بلاد بوش. لقد التقيت بأناس من كلّ البلدان العربية تقريباً، وأصغيت إلى نقاش كبير حول إمكانية الحرية والتحرر» قبل أن يجزم على النحو الدراماتيكي المألوف بأنّ «الربيع» الذي يعيشه العالم العربي شبيه بـ«ربيع الشعوب» الذي عاشته أوروبا بعد ثورة 1848، التي اندلعت في فرنسا ثمّ انتقلت إلى مختلف أصقاع اوروبا انتقال النار في الهشيم!

هذا التفاؤل المطلق الذي خيّم على مزاج البروفيسور أواسط العام الماضي كان، على الأرجح، نابعاً من تقديراته لحال الربيع العربي بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، وعلى أعتاب تقرير ميليس الأول، وقبيل الانتخابات التشريعية في مصر والعراق، وتصويت البرلمان الكويتي على منح النساء حقّ الترشيح والانتخاب. وكان، بالطبع، تفاؤل ما قبل النكسات التي توالت على أكثر من صعيد، حين لاح أنّ البروفيسور ينفخ في قربة مثقوبة وهو يناشد إدارة بوش أن تراهن بالمطلق على ربيع العرب. وكان، كذلك، قبل أن يتضح لكلّ ذي بصيرة أنّ البيت الأبيض لم يتخلّ تماماً، ولعلّه لم يتخلّ إلا قليلاً فقط، عن السياسات القديمة في التعاطي مع الحكام وليس مع الشعوب، وفي ترجيح كفة «الإستقرار» الذي تضمنه الأنظمة على كفة «الفوضى البناءة» التي قد تخلقها الشعوب في صراعها من أجل الحرّية وإسقاط الإستبداد.

.. وكان هذا قبل الفوز الكاسح الذي أنجزته «حماس» في الإنتخابات التشريعية الفلسطينية!

لا البروفيسور يبدو سعيداً بهذه الإنتخابات الحرّة النزيهة الفريدة التي لا سابقة لها في تاريخ العرب المعاصر، ولا جورج بوش صاحب الديمقراطية التسونامية على يقين من أنّ هذا هو طراز الإعصار الذي يريد إطلاقه في أرجاء العالم العربي. رُفعت الأقلام، وجفّت الصحف! وأقصى ما أنعم به بوش على الشعب الفلسطيني، بعد إقرار سيّد البيت الأبيض بأنّ التصويت كان سليماً ديمقراطياً بشهادة زميله الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، هو تجريد النتيجة من أيّ محتوى سياسي: لقد صوّتوا ضدّ فساد السلطة، وليس لصالح «حماس»! وأمّا البروفيسور فهو في حيص بيص، أعانه الله، لأنّ تسعة أعشار الأرصاد السياسية التي أذاعها جاءت الأيام بنقيضها: في العراق، وفي لبنان، وفي مصر، وفي فلسطين...

نتذكر، في السياقات ذاتها، أنّ اهتداءه إلى «إمكانية» الديمقراطية العربية مسألة طارئة تماماً على تفكيره، هو الذي كان يبشّر بالعكس على طول الخطّ! إنه صاحب القول الشهير: «الديمقراطية ستظلّ دائماً قضية خاسرة في العالم العربي، وعلى العرب نسيان موضوع الديمقراطية لأنهم ليسوا جديرين بها، وهي ليست مرغوبة هناك على أية حال». وصاحب القول الآخر الذي لا يقلّ شهرة: «أنا لم أكن أبداً إلى جانب إجراء انتخابات ديمقراطية في أي قطر عربي أو إسلامي، لأنّ المعركة تكون دائماً بين الدولة في جانب، والأصوليين في جانب آخر». ومع ذلك، في وسع المرء أن يمنح البروفيسور فضيلة الشكّ، عملاً بالحكمة الشائعة: جلّ مَن لا يخطئ، في انتظار تبرير ما يجعله اليوم واثقاً من «ديمقراطيات» بوش في مصر والعراق والكويت والسعودية ولبنان ومعظم «بلاد بوش» هذه، وحائر في ديمقراطية واحدة وحيدة تستعصي على أرصاده السياسية، أي الانتخابات الفلسطينية.

كتاب عجمي الشهير «قصر أحلام العرب»، 1998، يستعير عبارة العنوان من ت. إ. لورانس (أو «لورانس العرب» في التسمية الأكثر شيوعاً ومغزى). ومن كتابه الأشهر «أعمدة الحكمة السبعة». وفي الأصل (أي قبل نحو ثمانية عقود!) كتب لورانس يصف طموحه الهادف إلى «صناعة أمّة جديدة»، وإلى «منح عشرين مليوناً من السامريين الركائز التي يشيدون عليها قصر أحلام مستلهم، يحتوي أفكارهم الوطنية». وساعة تأليف الكتاب، عندما كان القرن يجرّ أذياله الأخيرة، اعتبر عجمي أن العرب لم يكونوا بحاجة إلى رجل مثل ت. إ. لورانس لكي يحثهم على تشييد قصر خاص بأحلامهم: «في المتاريس كما في الأكاديميات، وفي مدن العالم العربي الرئيسية ـ بيروت، بغداد، دمشق، القاهرة ـ بنى السوسيولوجية ليقول إن خالد الإسطنبولي (الإسلامبولي) هو «بكل المعاني» ابن ثورة الضباط الأحرار التي قادها جمال عبد الناصر عام 1952، ووالده اختار له هذا الاسم تيمناً باسم الابن البكر للرئيس. حين وقعت هزيمة 1967 كان الفتى في العاشرة عن العمر، و«كانت ثورة عبد الناصر قد تكشفت عن الكثير من الصخب والعنف والوهم، وحياة الاسطنبولي لم تكن سوى مرآة لدوامة البلد».

ورغم أن فؤاد عجمي يقتبس حقيقة أن خالد الإسلامبولي لم يكن «أصولياً» بالولادة، أي أن خياراته العقائدية لم تولد معه كما تولد العلامة الفارقة، فإنه يغمغم كثيراً دون أن يشدد على حقيقة أخرى طبيعية واجتماعية ـ سياسية، مفادها أن صعود الحركات «الأصولية» لم يأت من فراغ لينتهي إلى فراغ، وأنه سيرورة تجرّ وراءها خلفية تاريخية معقدة، مثلما تندفع إلى الأمام بتأثير محرك أكبر راهن هو عجز البرامج السياسية للأنظمة العربية، ومحرك أصغر موروث هو التعطيل الكولونيالي والعطالة الذاتية على المستوى الثقافي والحضاري حيثما نهض برنامج اسلامي. كذلك يتجاهل البروفيسور أن الولادة العقائدية لأمثال الإسلامبولي لم تكن قيصرية، بل طبيعية ومنطقية وتاريخية.

والحال أنّ ما يُسمّى بـ«صعود الأصولية الإسلامية» عبر صناديق الإقتراع، كما في مثال الجزائر وفلسطين ومصر، لا يبدو شبيهاً في المنطوق الغربي بصعود القوى الإسلامية في انتخابات العراق مثلاً، أو حصراً ربما، وهي المفارقة الصارخة التي تكذّب ما تصنفه رطانة المصطلح السياسي في باب «يقين التكهن»، حيث كانت قيادة «حماس» نفسها في عداد مَن باغتتهم نتيجة الإنتخابات المفاجئة. وهي، كذلك، مفارقة تذكّر بأن الماضي القريب يظل أشبه بالحاضر الراهن ما دامت نتائجه لا تكذّب الماضي، وما دام صندوق الإقتراع يتيح للمقترع أن يعاقب أهل الماضي دون أن يكون واثقاً تماماً من فضائل اهل المستقبل. وهكذا، دونما غوص في تفاصيل التاريخ القريب لوأد التجربة الإقتراعية الأولى في الجزائر، ثمّ ما أعقبها من إراقة دماء وتخريب هياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية، واستبدال «الخطاب الأصولي» لأمثال عباسي مدني بالسلاح الأبيض لإرهاب أعمى لا يجيد فنون «الخطاب» قدر إجادته ذبح الأبرياء، يظلّ من الثابت أن انتخابات الإسلاميين هذه الأيام لا تجبّ عواقب انتخابات تلك الأيام.

الأرجح أنّ خطّ التفكير الرسمي الأمريكي ما يزال يعتمد المقولة العتيقة التي ترى أنّ الأصولية المعتدلة خرافة غير موجودة. هذه هي نظرية إدوارد شيرلي، الذي ذهب إلى حدّ لوم الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون لأنه كان يأمل في فتح حوار «مع المسلمين الراغبين في الإلتزام بقواعد الشعوب المتمدنة»، والذي تساءل في المقابل: ماذا استفاد مهدي بازركان، رئيس الوزراء الأسبق في إيران، من الحوار مع مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي سنة 1979، في الجزائر بالذات، للمفارقة؟ لقد ساهم اللقاء في تسريع سقوطه، هو ونفر المعتدلين على اختلاف مشاربهم، وكانوا سيسقطون عاجلاً أم آجلاً في كل حال، والثورة الإيرانية لم تنقلب إلى «ثورة يعاقبة» لأنّ الولايات المتحدة فشلت في إقامة صلات وثيقة مع المعتدلين.

معضلة هذا الخطّ هو البحث عن تلك الصيغة السحرية الوسيطة بين معادلة السيطرة على صندوق الإقتراع خارج أيّ تكهن عقلاني، ومعادلة السيطرة على الشارع الشعبي الذي لا يتحرك دائماً وفق القوانين الحسابية المألوفة، ومعادلة إخضاع «الديمقراطية التسونامية» لمقتضيات المصالح والسياسات العليا للدول راعية الأعاصير. الارجح أنّ هذا ما يحدث اليوم في تقييم فوز «حماس»: كيف ولماذا تمكنت الحركة من اجتياح أيقونة الديمقراطية، أي صندوق الإقتراع، على هذا النحو غير المنتظَر أبداً؟ وكيف ولماذا فشلت «فتح» ـ التاريخية العلمانية العرفاتية... ـ حتى في الحفاظ على حجمها السياسي كما كانت تؤكده الحسابات؟ وهل يكفي أن تكون بعض قيادات «فتح» فاسدة لكي ينزل بها الشارع الفلسطيني كلّ هذا العقاب الشديد؟ أم أنّ المحاسبة على الفساد هي، أولاً، عقاب على فساد السياسات قبل فساد الذمم؟ وكيف ولماذا يتوجب أن تتحوّل «حماس»، أو تنقلب بالأحرى، من «غول»، «أصولي»، «إرهابي»، «متشدد»... إلى «فريق يعاقبة» قادر على الإنخراط في لعبة سياسية من أيّ نوع، مع الغرب أولاً... ومع إسرائيل أولاً وآخراً!

ليس عجيباً أن تنتهي الإجابات على معظم الأسئلة السالفة إلى نقيض ما بشّرت به الإدارة الأمريكية من أعاصير ديمقراطية، أي إلى نقض المبدأ الديمقراطي ذاته، وبالتالي العودة بأرصاد أمثال فؤاد عجمي إلى الدرجة صفر: حيث التكهن يقول إنّ كلّ شيء وارد!

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

# نهاية العمر الافتراضي لجامعة الدول العربية

**د. يوسف نور عوض ***

■ ما قاله الرئيس جورج بوش أخيرا هو أن على حماس أن تعترف بإسرائيل وتلقى سلاحها، ولكن من أجل ماذا؟ من أجل أن تتفاوض مع إسرائيل، ولم يتحدث الرئيس بوش عن الموضوع الذي تتحدث فيه حماس مع إسرائيل، فليس ذلك مهما

موقف الرئيس بوش تكرر أيضا في الاتحاد الأوروبي حيث أوضحت المستشارة الألمانية «إنجيلا ميركل» أن دول الاتحاد قد تفكر في عدم تقديم العون للسلطة الفلسطينية إذا لم تستجب حماس لنداء الاعتراف بإسرائيل وإلقاء أسلحتها.

ولم يتوقف انحياز الدول الغربية عند ذلك بل رأينا ضغطا قويا على سورية من أجل أن تبرئ نفسها من تهمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق الحريري. وضغطا مماثلا على إيران من أجل التخلي عن برنامجها النووي.

وفي المقابل صمتت الدول الغربية مجتمعة عن امتلاك إسرائيل لمئتي رأس نووية وعن تمسكها بنظرية الخيار شمشون التي فحواها أن إسرائيل ستستخدم هذا السلاح إذا وجدت كيانها معرضا للخطر وهو تهديد يعني مسح العالم العربي بأسره إذا أحست إسرائيل بمجرد التهديد لوجودها.

ولا تصمت الدول الغربية في هذا الأمر وحده بل نجدها في الوقت الذي توجه فيه الإهانات للعرب والمسلمين وتصفهم بأنهم إرهابيون يتجرأ البعض في الدنمارك بتوجيه الإساءة إلى نبي الإسلام، وتعتبر الدول الغربية أن مجرد نشر معلومات تشكك في الهولوكست جريمة يعاقب عليها القانون، بل وتحصر قانون معاداة السامية على اليهود وحدهم دون أن تعترف أن العرب هم اكبر مجموعة سامية في العالم وهي مجموعة لا يطبق القانون في حقها في حال الإساءة إليها.

وفي إطار هذا الواقع نلمح تراجعا في المواقف العربية، بل وصمتا مطبقا من جامعة الدول العربية التي يخرج أمينها العام من وقت لآخر ليعلق على بعض قضايا شؤون الساعة تعليقا يعكس مواقفه الشخصية التي لا تمثل مواقف الدول العربية مجتمعة، ذلك أن الجامعة المشلولة بسبب تكوينها لا تستطيع أن تتحدث بلسان واحد وهو ما يجعلنا نتوقف عند حقيقة هذه المؤسسة التي يتجاوز البعض كل الحدود عندما يطلقون عليها بيت العرب.

يعرف الكثيرون أن الجامعة العربية التي ظهرت في عام 1945 جاءت في وقت أحكمت فيه قوى الاستعمار سيطرتها على العالم العربي، وكانت تريد مؤسسة تقف في وجه النفوذ التركي الذي سيطر على هذه المنطقة ردحا طويلا من الزمن. حقا لم تكن الدولة العثمانية من القوة بحيث تفرض سطوتها على العالم العربي، ولكن في ضوء المخططات الدولية لإنشاء دولة إسرائيل في ذلك الوقت، كان هناك تفكير جدي في قفل كل المنافذ التي تدفع العرب نحو طريق القوة، ولا شك أن التوجه الاسلامي كان يمثل تحديا حقيقا أمام دولة إسرائيل المقبلة، أما التوجه العربي نحو الجامعة العربية في ظل أنظمة ترتبط بالنفوذ الغربي فلم يكن فيه خطر بسبب غياب التوجه الثوري، وبالتالي فلم يكن في توجه الدول العربية نحو الجامعة العربية أي خطر على المشروع الصهيوني خاصة أن الدول التي أسست الجامعة كانت ملكيات لها مصالح مباشرة مع الاستعمار والمصالح الغربية.

وكان مشروع الجامعة العربية ممكنا لأنه لم يكن يوجد في ذلك الوقت اتحاد أوروبي أو منظمة دول آسيا والمحيط الهادي أو منظمة دول الأمريكيتين وهي نماذج تضع مثالا لما ينبغي أن يكون عليه الوضع في الاتحاد بين الدول، وكان كل ما يجمع الدول العربية في ذلك الوقت هو أن الذي يسيطر عليها بعض الأسر التي ترتبط بولاء خاص لقوى الاستعمار الغربي. وبالتالي افتقرت الجامعة العربية منذ نشأتها إلى الأرضية التي يمكن أن تقف عليها دول متناقضة في مصالحها.

وإذا تركنا الجامعة العربية قليلا وجدنا أن النماذج الحديثة للاتحادات بين الدول والتي قد يمثلها الاتحاد الاوروبي مثلا تقوم على أسس أخرى، ذلك أن الاتحاد الأوروبي يفرض في البداية أن تكون الدول المنتمية إليه دولا ديمقراطية تحكم بواسطة مؤسسات حقيقية وتراعي متطلبات حقوق الإنسان وأن تكون من الجانب الآخر ذات اقتصاد متطور يمكن ان يتكامل مع غيره من الاقتصادات، وبالطبع لا نغفل بعض الجوانب السياسية كتلك التي تشكل خلافا بين تركيا ودول الاتحاد، ولكن مثل هذه الخلافات لا تؤثر على النظرية العامة بالنسبة لدول ترتبط مصالحها مع بعضها بعضا. وهذا بكل تأكيد جانب غائب بشكل كامل في العالم العربي الذي تسيطر عليه أنظمة حكم متباينة في تكوينها.

وعلى الرغم من هذا التباين فليس هناك أساس ديمقراطي تقوم عليه أي دولة عربية وكما يختفي النظام الديمقراطي في العالم العربي تختفي أيضا المؤسسات القانونية على الرغم من أنه يحلو للكثيرين أن يرددوا أن دولهم هي دول مؤسسات حتى لكأن هذه التسمية يمكن أن تطلق أيضا على المؤسسات الدكتاتورية أو تلك التي تخدم أغراض النخب الحاكمة، وليس غياب الديمقراطية وحده الذي يؤثر على وحدة العالم العربي بل أيضا عدم تكامل المصالح الاقتصادية، وذلك بكون العالم العربي يتكون من أغنياء يملكون ثروات نفطية هائلة يعيشون على ريعها دون وجود مشروعات تكاملية مع دول عربية أخرى، إلى جانب فقراء يعيشون على منتجات الزراعة والسياحة وأمور ضعيفة الدخل. ولا توجد في العالم العربي أي نظرية في التكامل وبالتالي نجد العالم العربي منقسما إلى عالمين متناقضين.

ولا تستطيع الجامعة العربية في ظل هذا الواقع أن تقدم عملا مشتركا، فهي لا تستطيع أن توحد أنظمة تشارك في مفهوم الديمقراطية كما لا توحد أنظمة لها مصالح اقتصادية متداخلة، وذلك هو سبب العجز الحقيقي الذي يجعل هذه المؤسسة تشبه الجثة الهامدة، وتجعل الكثيرين يتساءلون ماذا يقول موظفوها لأنفسهم وهم يتوجهون لعملهم كل يوم؟ وما عساهم أن يفعلوا؟

وعلى الرغم من ذلك فنحن نسمع بين الحين والآخر دعوات تطالب بإصلاح الجامعة العربية مع أن الأمر لا يتعلق بإصلاح المؤسسة بقدر ما هو يتعلق بتغيير النظام العربي الذي تقوم عليه المؤسسة، وكم كان من السخرية أن خرجت علينا الجامعة العربية قبل حين بفكرة البرلمان العربي الذي تشارك فيه دول ليس فيها برلمانات أو فيها برلمانات مزيفة، والحقيقة التي لم تعد تقبل جدلا هي أن الجامعة العربية لم تعد ـ كما لم تكن ـ مؤسسة تخدم المصالح العربية، بل هي على العكس تلحق ضررا كبيرا بالقضايا العربية، وذلك انه حين يواجه العالم العربي هجمات وتحديا من الدول التي تعادي الأمة العربية ولا تستطيع هذه الدول أن تتخذ موقفا فإن ذلك مؤشر خطير، وقد يكون موجها للدول المعادية للأمة العربية كي تستمر في طغيانها وظلمها لهذه الأمة، ويظهر هذا الواقع في قصور الجامعة العربية في مساندة سورية بل ومساندة إيران في هجمة غربية لا تستهدف السلام والأمن العالمي بقدر استهدافها المصالح العربية ودعم الكيان الاسرائيلي.

لقد كان تحرك المملكة العربية السعودية أخيرا نحو الصين والهند تحركا محمودا ويؤكد أن الأمة العربية تمتلك في الداخل من مصادر القوة ما يمكنها من مواجهة التغول الخارجي، ولكن هذه الأمة تنصرف عن هذا النهج لتتيح للدول الغربية أن تحقق مصالح إسرائيل على حساب مصالح الشعب الفلسطيني والأمة العربية.

الجامعة العربية بشكلها الحالي قد أنهت عمرها الافتراضي وهي ليست ذات قيمة بالنسبة للشعب العربي، وإذا كان هناك اتجاه للاستفادة من منظمة شبيهة فيجب أن تكون على غرار الاتحاد الأوروبي حيث تكون منظمة لديمقراطيات ترتبط بمصالح اقتصادية وتكامل واضح. ولكن ذلك هدف يصعب تحقيقه في ظل حكومات عشائرية تفتقر إلى الخيال السياسي وستنتهي جميعها في لحظة واحدة عندما تفقد القدرة على الاستمرار ولا شك أن فوز حماس في فلسطين يشكل رهانا صعبا لأن الجميع يتصورون أن حماس في مأزق وستبدأ التفكير سياسيا، ولكنهم ينسون أن الجانب الآخر ليس على استعداد لأن يقدم أي شيء لحماس كما لم يقدم أي شيء للفلسطينيين في عهد سلطة فتح. وهنا سيكون الخيار الوحيد المفتوح أمام حماس هو المواجهة وسياسة الأرض المحروقة التي ربما أعادت الرشد إلى الإدارة الأمريكية التي تصر على تحقيق المكاسب دون أن تقدم التنازلات.

* كاتب من السودان

# نماذج وطنية!

**ميشيل كيلو**

■ ثمة نموذج من البشر يعتقد أن الديمقراطية ليست، ولا يمكن أن تكون، غير اختراع امريكي، وأن لها، بالتالي، مهمة وحيدة هي اختراق الوطن العربي. يؤمن أتباع هذا النموذج أن امريكا نجحت في اختلاق حاجة كاذبة لدى قطاعات واسعة من شعب معاد لها هو الشعب العربي، أوهمته أنه يحتاج إلى الديمقراطية، مع أنها خطر سينزل به ضررا قاتلا، في حال أفقده حصانته الاستبدادية وجعله فريسة سهلة لواشنطن وتل أبيب. أخيرا، يستنتج أنصار هذا النموذج أن سلامة العرب ترتبط بامتناعهم عن المطالبة بالديمقراطية، خاصة وأن من الجنون قيامهم بتغيير الحصان، الذي يمتطونه ـ نعلم جميعا أنه هو الذي يمتطيهم ـ، أثناء السباق، ورفضهم الدفاع عن أنفسهم بقوى الأمر السلطوي القائم، الذي لا شك في أنه أوصلهم إلى ما هم فيه من خراب وضعف، لكن تغييره خلال المعركة سيدمرهم.

هذا النموذج هو استمرار لنموذج عرفته الحقبة بين الخمسينيات والسبعينيات، قام موقفه السياسي على تجاهل الواقع والقفز عنه، قال، حين كانت الوحدة العربية مهمة راهنة في الخمسينيات، بأولوية المسألة الاجتماعية، ثم رفع في الستينيات شعار «إلى الوحدة عبر الاشتراكية»، بحجة أن الأولى لن تكون غير وهم مستحيل التحقيق، إذا لم يمهد لها بناء الاشتراكية في أكثر من بلد عربي. واليوم، وبعد فشل النظم الاشتراكية/القومية وانقلابها إلى نظم ما قبل مجتمعية لحمتها وسداها الاستبداد، وبعد تعذر حل القضية الاجتماعية على يدها، يقفز النموذج السابق عن المسألة الديمقراطية باسم المسألة الوطنية، التي يتجاهل تماما أن انحدارها منذ بداية الستينيات إلى استبداد يمثل ظاهرة ما قبل أموية، قوضت العمل القومي من جذوره وقطعت روابطه مع السياسات الحديثة، وخاصة منها السياسات العربية والوحدوية، بعد أن دمرت ركائزها في واقع العرب، وفي بلدان الاستبداد بخاصة، التي تتغنى بالوحدة العربية والوطنية الصمود ليل نهار !. يقول أتباع أحد هذا النموذج: لا يجوز أن تكون الديمقراطية مطلب الحاضر العربي، ولا تستطيع أن تكون طموحا غير امريكي وأداة تخترق امريكا بها بلداننا، لإسقاط هويتها القومية وطابعها التاريخي، فلا مفر من النظر إلى القبول أو المطالبة بها باعتبارها خيانة عظمى!

إذا ذكّر أحد أصحاب هذا الرأي بحقيقة أن العرب جربوا القومية وفشلوا، وجربوا الاشتراكية وفشلوا، وجربوا خلطة اشتراكية / قومية ثم تبين أنها كارثة بمعنى الكلمة، واختبروا أشكالا وليدة من ليبرالية منقوصة وأخفقوا، ولم يعرفوا غير الفشل بعد إخفاق المؤسسة الدينية في صد وردع الهجمة الاستعمارية في أواخر القرنين التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، وأنه لا يبقى بين الخيارات المتاحة لهم غير الخيار الديموقراطي، الذي يجعله الوضع العربي القائم بديلا إنقاذيا يستطيع وحده تعزيز موقعهم من العالم، وتحديث وتقوية مجتمعاتهم ودولهم، وشد مفاصل بلدانهم، والإسهام في بناء أمتهم كأمة عصرية وفاعلة، تقدر أن ترفض بالفعل والقول تحول فلسطين إلى دولة صهيونية، وضياع النفط كثروة عربية، وتحول الظلم الاجتماعي إلى قدر تستحيل مواجهته، والتمزق القومي إلى تعبير آخر عن رغبات وأحلام المواطن العربي... الخ، قال هؤلاء: نحن أشد ضعفا من أن نستطيع إقامة ديموقراطية تخدم حاجاتنا، وهم ـ الامريكيون ـ أقوى من أن نستطيع منعهم من وضع يدهم علينا عبر الديمقراطية. فإن سألتهم: وكيف يدافع الوطن عن نفسه والمواطن عن ذاته ضد الخطر الخارجي والعجز والضعف الداخلي، إذا كان الاستبداد قد يخرجه من المعركة ويقصيه عن السياسة ويمنعه من التعاطي مع أي شأن، شخصيا كان أم عاما، وكان يعزز عن عمد ما في المجتمع العربي من عوامل فرقة وتمزق يعتبرها ضرورية لإخضاعه وبقائه في قبضته، وكان الاستبداد يمعن في إفقار المواطن وإذلاله وتخويفه، بينما يجدد يوميا رغبته في التفاهم مع امريكا وإسرائيل، ويعمل لهدف وحيد هو استمرار استئثاره بالسلطة وانفراده بالقضايا المصيرية التي يتوقف عليها وجوده الوطن والمواطن؟ صمت هؤلاء لبعض الوقت، ثم ردوا عليك بتكرار شعارات راجت خلال واحدة أو أكثر من مراحل الفشل العربي المختلفة، لاعتقادهم أن تكرارها سيصلح الأخطاء وسيجدد اقتناع الناس بالواقع القائم.

هذا النموذج، الذي يسعى إلى ربط المواطن العربي بالاستبداد، وينكر حقه في فعل أي شيء لنفسه وبلده، ويتهمه في وطنيته لمجرد أنه يطالب بالحرية، يقوض عزم الأمة على المقاومة ويحولها إلى أمة من خراف، لكنها تتآمر على وطنها، بينما يطنب في وصف محاسن الاستبداد، الذي يرى فيه هوية عربية أصلية، وفي إبراز مثالب الحرية، التي يعتبرها امريكية وصهيونية بالضرورة!

كيف يمكن أن نحمي أنفسنا ووطننا، ونصير مشاركين بفاعلية في قضايانا، إذا كان هناك من يريد لنا أن نبقى غارقين في الضعف والعجز، بذرائع وطنية، ومن يسعى إلى إقناعنا بأن الديمقراطية فساد امريكي والاستبداد هو الهوية القومية ورسالة العرب الخالدة !. وكيف لا تتكرر هزائمنا على يد نظم الاستبداد القائمة، إذا كان الأعداء والخصوم يرون في سيطرتها وفي الأوضاع التي فرضتها علينا سانحة تاريخية يجب أن يفيدوا منها، قبل أن تستيقظ الأمة وتتخلص من ضعفها وعجزها، وتحصن نفسها بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان والمواطن، التي هي خير حواضن للوحدة العربية وللوطنية؟ أخيرا، هل تخدم مساواة الديمقراطية بالعدو، والاستبداد بالوطنية أمة العرب أم امريكا وإسرائيل !. وهل يجوز أخيرا أن نتجاهل دروس ماضينا القريب، التي تلازم فيها فتك الاستبداد الداخلي مع خطط الأعداء الخارجيين، فانتهت إلى هزيمتنا وفشل محاولات نهضتنا، وإلى ما نلحظه في حياتنا من تيه وضياع ؟

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364